

## كلمة ونص

يونس خلف

## الفساد العلني والعقاب المُستتر..!

ثمة إشكالية موجودة عندما يكون الفساد في العلن، في حين الإجراءات في الخفاء. ولعلنا نذكر أنه قبل أكثر من عامين عندما قامت وزارة التجارة الداخلية بحماية المستهلك برصد أحد كبار المتعاملين الذين كانوا يتعاملون مع السورية للتجارة، وتأكدت بعد المتابعات المستمرة أن هذا التاجر يقوم بتفريغ المنتجات الغذائية القديمة وإعادة تعبئتها بعد تغيير العلامة التجارية، وتاريخ الإنتاج ومدّة الصلاحية، وتم ضبط عملية الغش والتلاعب بالصلاحية، إضافة إلى كميات كبيرة من المواد الغذائية، وتنظيم الضبط اللازم بحقه وإحالة إلى القضاء ولم يحدث شيء آخر سوى أنه مؤثر على جدية العمل الرقابي في الوزارة، والحرص على ربح جيشه الفاسدين ومحاسبتهم.

والأمر نفسه ينطبق على حالات كثيرة تم الإعلان عنها، ومنها أيضاً ما قامت به مديرية الشؤون الصحية بمجلس مدينة حلب حين ضبطت معاليق معروضة في الشارع غير صالحة للاستهلاك البشري، وتنظيم عدد من الضبوط بحق أصحاب عدد من المحال في حي «قارلق» مخالفتهم الشروط الصحية. ولعل الملائمة في الأمر كان أن حي «قارلق» المجاور للمدينة القديمة، والذي يعدّ أهم وأكبر سوق في حلب لبيع أنواع اللحوم الحمراء المختلفة وبأسعار تقل عن نظيراتها في باقي الأحياء، ويشهد إقبالاً كبيراً من سكان حلب على اقتناء معروضاته. وقد طالب الأهالي كثيراً بتكثيف الرقابة الصحية على لحوم الحي التي يُدخّل معظمها خارج المذابح الفخية.

هذه الوقائع وغيرها تطرح قضية في غاية الأهمية، وهي آلية محاربة الفساد، والتعامل مع الفاسدين والمفسدين. والسؤال المهم هنا: «هل يكفي ضبط حالات فساد وتنظيم الضبوط بحق الفاسدين؟ أم أن تتحوّل مُمارسات الفساد بعد ضبطها إلى ظاهرة رأي عام متداولة، كي يعرف الناس أن حملة محاربة الفساد مستمرة».

إن مكافحة الفساد بحاجة للسير على أكثر من محور ويشكل متزامناً، والضرب بيد من حديد على كل فاسد تثبت إدابته، وأن يعرف الناس من الفساد، ومن الذي يسرق الأموال العامة، ومن الذي يتلاعب بمواد الغذائية الفاسدة ويُتاجر بها على حساب صحة المواطن، لعل وعسى عندما تضرب فاسداً قد يشكّل ذلك رادعاً لغيره.

## حول السماد وأسعاره

## رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: أصبحت مهمة الحكومة تأمين المادة وليس دعمها

| طرطوس- هيثم محمد



## مدير المصرف الزراعي: الطلب على السماد السوري كبير بسبب مواصفاته المتميزة

كان يتم رفع السعر بنسب قليلة لكن حالياً تم رفع السعر بشكل كبير رغم أن الحكومة تؤكد أنه مازال مدعوماً بنسبة بين ٢٠-٣٠ بالمئة ويبدو أن اللجنة الاقتصادية تسعّر وفق التكاليف.

وطالب عرش أن يتم تعزيز سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي وفق أسس دقيقة وبعيدة عن أي تخبط وليس التخلي عنه لأن التخلي عن الدعم وليس دعمها لأسباب سلبية كبيرة على الإنتاج والمستهجّن والاقتصاد الوطني.

مدير الأراضي والمياه في وزارة الزراعة الدكتور جلال غزالي رد على الشكوى بالقول: إنه تم تسعير

الإن إنتاج المحلي للسماد يختلف من قبل حيث المواصفات بين شركة منتجة وأخرى ويعتبر إنتاج شركة الأسمدة في حمص المستمرة من شركة روسية من أفضل الأنواع وسعره لا يقارن بسعر السوق المحلية والطلب عليه كبير بسبب مواصفاته المتميزة، وهذا ما سبب الفارق في السعر، فكيف طن من السوبر بـ٩ ملايين ليرة وكالتنرو ٦ ملايين وهذا السعر من أرض مستودعات المصرف الزراعي للفلاحين مباشرة ولكن تم تسعير السوبر فوسفات المسترج من محل من شركات محليه أخرى ثمنه ٦,٥ ملايين والأمر متروك للمزارع فهو غير ملزم بأي نوع وإشار إلى أنه سبق أن تحدثت عن أن الأسعار الحالية إنما وضعت بناء على التكاليف المقدمة من الشركات المنتجة أو المستوردة.

فوسفات على حين سعر الكيس نفسه ومن الصناعة الوطنية نفسها بشركة للقطاع الخاص ٣٢٠ ألفاً؟ معتبرين أن ذلك سوف يكون فرصة للقطاع الخاص لتصريف المخزون لديها بسعر مرتفع.

بدره فؤاد علوش رئيس اتحاد فلاحى طرطوس قال: نحن كاتحاد كنا وما زلنا نطالب بأن يكون مستلزمات الإنتاج مدعومة لكن الآن نجد أن مهمة الجهات الحكومية المعنية هي تأمين المادة وليس دعمها لأسباب سلبية كبيرة على الإنتاج والمستهجّن والاقتصاد الوطني.

مدير الأراضي والمياه في وزارة الزراعة الدكتور جلال غزالي رد على الشكوى بالقول: إنه تم تسعير

قال حسب القيمة  
الرائجة.. أنا  
ما بسوى نكلة

موظف  
متقاعد



٢٠٢٤

## ٣ مليارات للنظافة .. ١,٤ مليار للنفقات الإدارية

## اللاذقية تخصص ١٠ بالمئة من موازنتها للحالات الطارئة



| اللاذقية- عيبر محمود

أقر مجلس محافظة اللاذقية يوم أمس، مشروع خطة الموازنة المستقلة لعام ٢٠٢٤، والخطة الاستثمارية للطاق لعام ٢٠٢٤ التي تنفذها الخدمات الفنية، وذلك ضمن جلسة استثنائية للمجلس.

وأكد رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب لـ«الوطن»، أن القيمة الإجمالية لمشروع خطة إيرادات الرسوم توزع للموازنات الذاتية للوحدات الإدارية وذلك وفق معيار عدد السكان في كل منها، إضافة لأن يتم تخصيص ١٠ بالمئة من قيمة الموازنة كاحتياط لحالات طارئة (كالزلازل)، وتوزيع نحو ١٢ ملياراً كاتالي، «النظافة وحماية البيئة ٣ مليارات، ٨٩٠ مليوناً للدفاع المدني والإطفاء، ٦٦٠ مليون ليرة نفقات مختلفة وطارئة ومنها دعم مشاريع تنموية، ١,٣ مليارات للنفقات الإدارية ومنها دعم

تخدمها.

وأشار إلى أن المجلس أكد ضرورة العمل المستمر للوحدات الإدارية لرفع الإيرادات ضمن مجالس المدن ما يجعلها قادرة على النهوض في مستوى الخدمات خاصة في المدن، منوهاً بتخصيص مبالغ من الموازنة لمراكز المدن الأربعة.

وبيّن حبيب أن إجمالي المبالغ المدورة نحو ٣٠,٩٨ مليار ليرة، مع الإشارة إلى تخصيص ٢٥ بالمئة من إيرادات الرسوم توزع للموازنات الذاتية للوحدات الإدارية وذلك وفق معيار عدد السكان في كل منها، إضافة لأن يتم تخصيص ١٠ بالمئة من قيمة الموازنة كاحتياط لحالات طارئة (كالزلازل)، وتوزيع نحو ١٢ ملياراً كاتالي، «النظافة وحماية البيئة ٣ مليارات، ٨٩٠ مليوناً للدفاع المدني والإطفاء، ٦٦٠ مليون ليرة نفقات مختلفة وطارئة ومنها دعم مشاريع تنموية، ١,٣ مليارات للنفقات الإدارية ومنها دعم

## حماة تحدد معايير السبل الغذائية التي ستوزع في رمضان

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد محافظ حماة محمود زنبوع لـ«الوطن» أن المحافظة تنسق بين كل الجهات العامة والخاصة المشاركة في المبادرات الأملية لمنع الازدواجية، ولتحقق أهدافها وغاياتها المنشورة بتقديم الدعم للأسر الفقيرة بطرق تعينها على نفقات الشهر الفضيل وتحفظ كرامتها.

وقال: إن مبادرات هذا العام ستكون نوعية ومميزة، والحاجات الأساسية يجب أن تصل إلى مستحقّيها. وبيّن المحافظ أنه ترأس ورشة عمل ضمت ممثلين عن غرفتي الصناعة والتجارة، ومديريتي الشؤون الاجتماعية والعمل والأوقاف، والجمعيات الأهلية العاملة في المحافظة، تحت عنوان «رمضان تشارك بالخير»، لبحث الأفكار والخطط التي تهدف إلى تقديم المساعدة وتوفير جو من التكافل الاجتماعي للأسر الفقيرة.

ولفت إلى أنه بحث مع المجتمعين وضع آلية لخصر المطابخ الخيرية والطاقة الاستيعابية لها، وتوزعها على كامل النطاق الجغرافي للمحافظة، وأعداد المستفيدين من هذه المطابخ، وتحديد معايير الوجبات التي ستقدم بما يضمن كرامة المستفيد، إضافة إلى تحديد معايير السبل الغذائية ومكوناتها، وقيمة التبرعات المالية والعينية المقدمة، والاحتياجات الأساسية للحملة التي ستشهدها المحافظة قريباً من وسائل نقل ومحروقات وغيرها، وضرورة وصول المساعدات إلى كل شرائح المجتمع وفي كل المناطق على مستوى المحافظة.

وأوضح أنه تم التركيز على ضرورة توسيع الفعاليات والمواظبات وتلبية احتياجاتهم في شهر الخير. وأشار المحافظ إلى أن ممثلي الفعاليات الاقتصادية والجمعيات الأهلية أيدوا تعاونهم التام مع المحافظة، واستعدادهم لدعم الأسر الفقيرة بكل مستلزمات الشهر الفضيل، وإتجاه المبادرات الخيرية التي تعبر عن وقوفهم إلى جانب أهاليهم ومساعدتهم خلال شهر الصوم المبارك، لتجسيد التكافل الاجتماعي بأبهى صورته، ولتعزيز الروابط الإنسانية في المجتمع على مستوى المحافظة.